UNEP

أمواج المتوسط

نشرة اخبارية بالعربية والانجليزية والفرنسية تصدرها وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط • رقم ٣٢ 32

رحلة البحر المتوسط الى ٢٠٠٥

حاول ان تتصور كيف ستبدو حالة حوض البحر المتوسط بدون خطة عمل البحر المتوسط منذ عام ١٩٧٥. ومن الطبيعي ان هذا الامر ليس بالشيء اليسير بأي شكل من الاشكال: فالاحداث السياسية الرئيسية التي اعادت صياغة العالم منذ ١٩٨٩/ ١٩٩٠ ستكون قد حدثت بدون شك. وكذلك شأن اتجاهات الاقتصاد وتصنيع المزيد من المناطق والتحضر وادخال تقنيات جديدة فهي كانت ستحصل بالشكل الذي هي عليه اليوم قطعا.

ولكن بعض الامور كان يمكن لها ان تتخذ اتجاها سلبيا. فالانحطاط البيئي كان سيتواصل على وجه التأكيد، وربما بوتيرة اسرع مما هو عليه الآن. ولكانت الحكومات اقل اطلاعا مما يؤدي بها الى اتخاذ خطوات اقل عددا او اقداما لمواجهة بعض المشاكل.

وفي حين كانت مشاكل اخرى تتفاقم دون ان يلاحظها احد لحين وصولها الى درجة يصعب معها عمل اي شيء لحلها. وكان سيبقى الرأي العام غير ملما بما يحصل. اما المنظمات غير الحكومية فكانت ستفتقد بعض البيانات اللازمة لعرضها على الرأي العام والحكومات.

واذا لم يتم تشكيل خطة عمل البحر المتوسط فإن البحر المتوسط سوف لا يكون كما كان عليه قبل ٢٠ عاما، بل أسوأ من ذلك. فقد تكون حالته الراهنة كحالته بعد عشرين عاما من الآن، وأسوأ من ذلك بكثير.

السنوات العشرون القادمة

قد يبدو كل هذا الكلام مدحا للذات ولكن، حتى وان كان الأمر كذلك ـ وهذا غير صحيح ـ فانه ليس بعيدا عن الحقيقة.

فحكومات بلدان البحر المتوسط (ومعظم المنظمات غير الحكومية) اعترفت بذلك في اعلانيها الصادرين في برشلونة. فقد أشار كل مّن نصي الاعلانيين الى تطور خطة البحر المتوسط وطالبا بالمزيد.

وهناك الكثير قادم على الطريق. فبعد عشرين عاما من رصد التغيرات الحاصلة في الحوض أصبح من المؤكد عدم كفاية مجرد محاولة التحكم بالتلوث على أساس قضايا منفردة: فالمطلوب هو ادارة وتخطيط متكاملين للمناطق الساحلية أي، بعبارة أخرى، التصدي الشامل الصارم لتلك المشكلات.

وهذا يتطلب الاعتماد على معرفة بحقول متنوعة من العلم والمعرفة مثل علم الأحياء والعمارة والكيمياء الأحيائية والتاريخ وعلم الكمبيوتر والاقتصاد والهندسة وعلم الانسان، وذلك مجرد غيض من فيض، لأجل التخطيط وبشكل حكيم وقابل على

الاستمرار (اي بطريقة لا تستنزف الموارد الطبيعية والبشرية بفترة قصيرة بل تتيح التنمية المتواصلة لفترة طويلة من الوقت يفضل أن تكون «الى الابد»)، وتطوير وتنمية الانشطة البشرية الاستيطانية للمنطقة برمتها. ويتطلب تنفيذ ذلك المزيد من الرصد والتحليل والتقييم.

أو، بايجاز شديد، مزيدا من التفهم لكل ما يجعل البحر المتوسط على ما هو عليه: أي شبكة عملاقة متعاضدة من المناطق الفرعية الطبيعية والايكولوجية والمناخية والاقتصادية والثقافية والسياسية، شبكة من الاحياء المكونة لمدينة كبيرة.

الاقتصاد السياسي

وبعبارة اصح، منطقة عضوية شاسعة حيث تنسق أنشطة «السلطات المحلية» لجنة «عبر ـ قومية» تأخذ في الاعتبار نمط الحياة وحضارات واديان ومداخيل واقتصاد المناطق المختلفة.

لان الاقتصاد يلعب دورا شديد الاهمية في حماية وصيانة البيئة.

وتدل المعلومات الديمغرافية والاحصائية الى انه خلال ثلاثين عاما، أي في سنة ٢٠٢٥، يصل تعداد السكان الى ٥٥٠ مليون نسمة وسيشهد قطاع السياحة توسعا هائلا يجذب موجة جارفة من الزائرين من المتوقع وصول عددهم بين ١٧٠ و ٣٤٠ مليون شخص!

الا ان تلك المزايا التي تجذب السائحين، أي الشواطىء والتراث الحضاري والطبيعة بشكل عام، هي بالضبط التي ستتعرض لمعظم الضرر وهي التي في أمس الحاجة الى الدعم والصون. لذا، ظهر في منطقة البحر المتوسط وعلى المستوى العالمي، المفهوم الجديد المتمثل في التنمية القابلة على الاستمرار. فهي تدمج اراء وسياسات مختلفة في التنمية وتركيب الاقتصاد المحلي واستعمال الموارد الطبيعية والبشرية والثانوية ـ في هدف الحفاظ على البيئة والتوازن الايكولوجي دونما اخلال قدر المستطاع مع ضمان زيادة دخل السكان الأمر الذي ينتج عنه عدم

رهان برشلونة

في عاصمة «كاتالونيا» حاولت دول البحر المتوسط، بدعم المنظمات غير الحكومية في معظم الحالات، التطلع الى ذلك الاتجاه والمساعدة في صنع مستقبل افضل. وقررت بأن المنطقة الجغرافية التي تشملها الاتفاقية يمكن توسيعها لتشمل المناطق الساحلية كما هي محددة من قبل الدول الاعضاء ضمن حدود كل منها.

وأعلنت كذلك بأن غياب الدليل العلمي القاطع في حالات كوارث بيئية معينة يجب الا يستعمل كذريعة لتأجيل الاجراءات اللازمة لمواجهة هذه الازمات. واعلنت كذلك بأنها ستشجع على التعاون فيما بينها في أنشطة تقييم الأثر البيئي التي قد تؤثر على البيئة البحرية في بلدان أخرى او في مناطق تقع خارج الحدود الوطنية لكل منها.

ولقد الزمت نفسها القيام، وبأقصى قدر ممكن، بمنع وتخفيف والقضاء على تلوث البيئة الناجم عن نقل الملوثات عبر الحدود والتخلص من

المكتب الجديد

انتخبت الاطراف المتعاقدة، في برشلونة، المكتب الجديد للسنتين القادمتين (١٩٩٥ ـ ١٩٩٦). وتم تشكيل المكتب كما يلي:

الرئيس	السيد نور الدين بن عمر العلمي	المغرب	وزير البيئة
نائب الرئيس	السيدة اليزابت بابازوي	اليونان	نائب وزير البيئة
نائب الرئيس	السيد صلاح حافظ	مصر	رئيس وكالة شؤون البيئة
نائب الرئيس	السيد اسرائيل بيلج	اسرائيل	مدير عام، وزارة البيئة
نائب الرئيس	السيد سليمان زاوشي	الجزائر	مدير عام، وزارة البيئة
المقرر	السيد خواكين روس	اسبانيا	وزارة البيئة

وتحديدا في منطقة البحر المتوسط. ملتقى الشرق والغرب، الشمال والجنوب.

ويعيش في منطقة حوض المتوسط ٤١٠ مليون شخص. ويزورها، علاوة على ذلك، مائة مليون سائح سنويا الأمر الذي يجعل السياحة في البحر المتوسط واحدة من أهم الأنشطة ومصدرا رئيسيا للدخل.

هجرهم للمنطقة. وكما أشار العديد، فإننا نعرف اليوم تقريبا كيفية عمل نظام ايكولوجي ما او كيف تؤثر التغييرات التي يحدثها الانسان على منطقة ما الا اننا لا نعلم الا النزر القليل عن الكيفية التي نستطيع بها استعمال موارد الطاقة بشكل افضل. او كيف نتدخل بشكل سليم لتغيير الممارسات الزراعية المحلية.

النفايات السامة في منطقة البحر المتوسط وخصوصا التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري او الذي يسببه الالقاء من السفن والطائرات والحرق في البحر والمصادر البرية (ستقوم في هذه الحالة باعداد وتنفيذ خطط لتقليل وحصر المواد السامة والمداومة والتي لديها القابلية على التراكم في الكائنات الحية).

اهم اجتماعات خطة عمل البحر المتوسط لعام ١٩٩٦

قرر اجتماع برشلونة عقد عدة اجتماعات خلال ١٩٩٦، منها:

- اجتماع خبراء ومؤتمر مفوضين حول بروتوكول المصادر البرية (ايطاليا)
- اجتماع منسقي مدبول (اثينا)
- اجتماع خبراء ومؤتمر مفوضين حول بروتوكول النفايات الخطرة (تركيا)
- اجتماع نقاط التركيز الوطنية لخطة عمل البحر المتوسط (اثينا)
- اجتماع خبراء لاعداد التوجيهات العامة المتعلقة بمناولة حمأة المجاري ونفايات الجرف (اسبانيا)
- اجتماع فوق العادة للاطراف المتعاقدة (فرنسا)
- الاجتماع الاول للجنة البحر المتوسط للتنمية القابلة على الاستمرار (فرنسا)
- اجتماع خبراء لمراجعة مسودة بروتوكول عن المسؤولية القانونية والتعويض عن الاضرار الناجمة عن تلوث البيئة البحرية (اليونان).

والزمت دول البحر المتوسط نفسها باتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لحماية وصون التنوع الاحيائي والانظمة الايكولوجية النادرة او الضعيفة وأنواع الحيوانات والنباتات النادرة أو المستنزفة أو المهددة او المعرضة للخطر ومواطنها كذلك.

وأخيرا، قررت الدول الساحلية ان تقوم في نهاية المطاف بصياغة واعتماد قواعد تحدد المسؤولية القانونية والتعويض عن الاضرار الناتجة من تلوث البيئة البحرية.

برنامج عمل للمستقبل

تحت ضغط قلقها بشأن كفائتها في مواجهة التحديات التي يضمرها المستقبل، وقعت بلدان البحر المتوسط العشرين وثيقة أخرى سميت «خطة عمل البحر المتوسط ـ المرحلة الثانية» والتي احتوت على اهدافها ومراميها. وأرفقت بهذه الوثيقة قائمة بأعمال محددة ذات أولوية للعقد القادم (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٥). ولم توافق بعض المنظمات غير الحكومية على أجزاء من هذا الاقتراح وابدت انتقادها الامر الذي سبب تضايق بعض الحكومات. وتقع هذه الوثيقة المفصلة في خمس صفحات وتضم ١٢ فصلا ويمكن الحصول عليها من مقر خطة عمل البحر المتوسط تحت رقم (UNEP OCA) MED SG.5/16. Annex X وهي تضم، بين أهداف أخرى، القرارات التالية:

* تطوير أطار وبرنامج عمل اقليميين لخطة عمل للصحة البيئية.
* تشجيع تشكيل وسائل الادارة المتكاملة للمياه في كل بلد.
* حماية والحفاظ على التربة باتخاذ تدابير وقائية.
* تشجيع تنفيذ «اتفاقية التصحر».
* تشجيع الادارة القابلة على الاستمرار لموارد الغابات.
* اعداد التدابير المناسبة لحماية الموارد الجينية في المواقع.
* تشجيع خلق بنوك للجينيات.
* تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمصائد الاسماك.
* صياغة وتطبيق برامج ادارة المناطق الساحلية.
* حظر تصدير الدول الاعضاء في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للنفايات السامة والمواد المشعة الى بلدان البحر المتوسط غير الاعضاء في الاتحاد الاوروبي.
* اعطاء الاولوية في مجالات توفير وحيازة وتكاليف وكفاءة انتاج واستعمال الطاقة والورق والدباغة ومشتقاتها واعمال الاسمنت والمعادن والصناعات الزراعية والصناعات الكيميائية العضوية وغير العضوية.
* تشجيع تركيب مرافق الاستقبال في الموانىء لجمع النفايات الصلبة والسائلة التي تولدها السفن.
* تشجيع تنمية السياحة التي تحترم البيئة والتراث الحضاري واخيرا.
* اعداد وتطبيق برامج لاعادة تأهيل المناطق المتأثرة بالاعمال العدائية الاخيرة.

وبالزام انفسها بالتعهد الاخير اعلاه، اثبتت البلدان المحيطة بالبحر المتوسط تعذر امكانية فصل البيئة عن المحيط العام وعدم جدوى تدابير صون البيئة اذا تعرض الناس الى المعاناة والجوع والمرض.

سبيروس فريتوس

«امواج المتوسط» نشرة فصلية تصدرها وحدة التنسيق التابعة لخطة عمل البحر المتوسط باللغات الانجليزية والفرنسية والعربية. وترمي الى ان تكون نشرة اعلامية غير رسمية لا تعبر بالضرورة عن الاراء الرسمية لخطة عمل البحر المتوسط او برنامج الامم المتحدة للبيئة.

ويمكن اقتباس الانباء والمقالات والاحاديث المنشورة فيها بحرية، مع الاشارة الى «امواج المتوسط» او دون اشارة، الا انه لا يمكن اعادة نشر المقالات الموقعة الا بتصريح من المؤلف. واذا رغبتم في اقتراح مقال عن موضوع يتعلق بالعلوم البحرية، يرجى الكتابة الى:

سبيروس فريتوس، محرر «امواج المتوسط»، وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط.

48, Vas. Konstantinou Ave, 116 35
Athens, Greece.
Tel. 301/725 3190-5
Fax. 301/725 3196-7
Telex 222611 MEDU-GR
E-mail unepmedu@compulink.gr

مع السيد لوسيان شاباسيون
منسق خطة عمل البحر المتوسط

من الآن فصاعدا سيحكم على خطة عمل البحر المتوسط من خلال انجازاتها

هل كان اجتماع برشلونة نقطة تحول في تطور خطة عمل البحر المتوسط او مجرد تمرينا واسعا في العلاقات العامة؟

حيث انني عينت حديثا كمنسق للخطة، فالشيء الوحيد الذي استطيع عمله هو تقييم الحالة وفقا لانطباعتي. وانني اعتقد بأن اجتماع برشلونة حقق عملية اعادة اطلاق **لخطة عمل البحر المتوسط.**

ولقد كانت اعادة اطلاق سياسية حيث حضر العديد من الوزراء واتفقوا على نصوص مهمة لديها قيمة بيئية وسياسية عظيمة. فقد اتفقوا على زيادة الميزانية، وهي اشارة تدل على الارادة السياسية كذلك (لان الميزانية لم تتم زيادتها لفترة طويلة) واثبتوا، في **قرار برشلونة** توفر الارادة السياسية بكل جلاء.

وبالامكان كذلك التحدث عن اعادة اطلاق بنيوية، حيث جرى كذلك توسيع اهداف الخطة وتمديد منطقة التنمية القابلة على الاستمرار لتشمل المناطق الساحلية. وهذا يبرهن على حسن نية البلدان لان القضية دقيقة فيما يتعلق بالتطبيق: فالبحر مشترك الا ان المناطق البرية والساحلية ممتلكات وطنية تخضع للسيادة الوطنية ولذا فالتوسع ينم على تعاون اوثق بين الدول.

كان اجتماع برشلونة الثاني اول اجتماع للاطراف المتعاقدة يحضره المنسق الجديد. ماذا كانت انطباعته؟ وما هي السياسات التي يخطط لتنفيذها اثناء عهده؟ وكيف يخطط لقيادة خطة عمل البحر المتوسط الى القرن الواحد والعشرين؟

يبلغ عمر خطة عمل البحر المتوسط عشرين عاما. ماذا حصل خلال هذه الفترة من وجودها؟

قبل كل شيء، اعتمدت هذا المنظمة برنامج عمل متماسك تدعمه وسائل قانونية تخص حماية البحر المتوسط: **اتفاقية برشلونة و بروتوكولاتها.** وبعدئذ طلبت الاطراف المتعاقدة من **الامانة** اعطاء الاولوية لعملية متابعة تطور البيئة البحرية التي شكلت قلب انشطة اتفاقية برشلونة.

لذا فقد تم تدشين **برنامج «مدبول»** ذلك البرنامج الذي يهدف الى معرفة ورصد تطور البحر الا انه أتاح أيضا للبلدان تطبيق القوانين الدولية الجديدة.

وهناك نوع ثاني من الأنشطة يتسم بأهمية بالغة الا وهو السيناريوهات المدعوة «**الخطة الزرقاء**». وهي تستشف مستقبل الاتجاهات الفعلية لتكوين صورة مستقبلية عن البحر والمناطق الساحلية.

واعتقد انه نشاط بالغ الاهمية لانه اتاح للبلدان وللرأي العام الالمام بالمخاطر التي يواجهها حوض البحر المتوسط.

ولدينا كذلك نشاطا ثالثا وهو محاولات البلدان المساهمة بعملية التخطيط المتكامل للمناطق الساحلية.

وبدأت، ضمن ذلك البرنامج، بالانخراط في أنشطة الادارة البيئية للمناطق الساحلية. وهناك، بالطبع، سلسلة الانشطة الهادفة الى حماية الطبيعة والمواقع المتميزة والأنواع الأكثر عرضة للخطر.

واثناء تلك الفترة ظهرت نتائج عرضية اضافية مثل تطوير التعاون بين الادارات والوزارات بصرف النظر عن الاختلافات السياسية. فقد انخرطت جميع **مراكز الأنشطة الاقليمية** في تحقيق هذه الانجازات. وفي معظم الأحيان كانت النتائج العرضية للتعاون متعدد الأطراف بنفس أهمية المسائل الأساسية على اقل تقدير.

هل توجد أشياء لم يتم عملها أثناء تلك السنوات العشرين، أشياء كان من الممكن عملها الا أنها لم تتم او انها لم تنفذ على أفضل وجه ممكن؟

اذا كان علينا التحدث عن فجوات في سجل خطة عمل البحر المتوسط فسوف احدد ثلاث منها:

اولا هي ان مكافحة التلوث في البحر

المتوسط لم تتقدم بالسرعة الكافية خصوصا فيما يتعلق بزيادة التلوث من مصادر برية.

وثانيا: ان انحلال المناطق الساحلية بالغ الاهمية الا أنه لم تتم السيطرة عليه بسبب عدم كفاية الادارة الساحلية خصوصا غياب التخطيط الكفؤ واخيرا، فان حماية المواقع ذات الأهمية الخاصة لم تضمن بما فيه الكفاية.

هل هو نقص في الاطار القانوني او في تصميم البلدان؟

انها بالتأكيد مسألة تتعلق بالنصوص القانونية، الا انها تتعلق ايضا بالمشاكل الاقتصادية القائمة ودرجة الوعي العام واخيرا كون الاتفاقية تركز على البيئة البحرية أكثر من تركيزها على المناطق الساحلية.

وهناك من ينتقد قائلا ان بعض الحكومات تفضل عمل القليل او لا شيء لان ذلك اكثر اقتصادية على المدى القريب على الاقل (اي انها ستنفق اموالا اقل).

لا اعتقد ان هذه الحالة لا تزال قائمة في منطقة البحر المتوسط. فالمعركة ضد التلوث تتأثر بقانون انخفاض العوائد. وعندما يواجه المرء حالة تلوث مهمة يستطيع عمل الكثير بمبالغ معقولة.

وبعد ذلك وعندما تصبح السياسات البيئية متطورة وناضجة تتزايد التكاليف بشكل مضطرد مع عوائد او مردودات اقل. ونستطيع ان نتوقع، في منطقة البحر المتوسط، كفاءة بيئية عالية مقابل تكلفة متوسطة، وانا اعتقد انها حالة مشجعة.

اذا، بعد عقدين، اجتمعتم في برشلونة ثانية في الذكرى العشرين. وتم اطلاق خطة جديدة. ماذا تقرر في برشلونة؟

اعتقد اننا ادخلنا في الاعتبار محصلة الفترة الاولى ولاحظنا الافكار الجديدة والمبادىء الجديدة التي ظهرت في العالم منذ «**تقرير برنتلاند**» **وقمة ريو.**

اولا قمنا بتحديد المنطقة التي تشملها خطة عمل البحر المتوسط واضعين نصب اعيننا تعذر معالجة البيئة البحرية بدون التركيز على التنمية الشاملة.

وثانيا فاننا لا نستطيع صياغة القوانين المؤثرة على التلوث اذا لم نتصدى لموضوع نوع التنمية التي نعتمدها. لذا فقد انخرطنا في برنامج التنمية القابلة على الاستمرار.

هذان هما التغيران الرئيسيان. ولقد عدلنا الاتفاقية لتنسجم مع هذين المحورين.

انتقدت بعض المنظمات غير الحكومية «اتفاقية برشلونة الثانية» قائلة بأن البلدان لم تذهب الى المدى الذي كانت قادرة على الذهاب اليه.

انا اعتقد بأن المسألة الرئيسية لم تكن الاتفاقية (حيث اشعر انها حازت على الاجماع) بل انها اهداف مكافحة التلوث.

فلقد نجحنا في ايجاد صيغة وسط للفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٥، تبدو لي مرضية. ففي هذه الصيغة يستطيع المرء ان يرى بوضوح الاتجاهات التي تتخذها الامور.

ممثلون من جميع بلدان البحر المتوسط كانوا حاضرين في برشلونة عندما وقع وزراء البيئة على «قرار برشلونة» وتعديلات الاتفاقية والبروتوكلات

القضاء التدريجي على ملوثات معينة او تقليلها لحين ٢٠٠٥.

وستدرس كل من الاهداف والوسائل في مؤتمر حول الصناعة والبيئة يعقد في العام القادم.

وفي خطة عمل البحر المتوسط، كما هو شأن جميع المنظمات الدولية، فان المشكلة هي ليست اتخاذ القرارات فقط بل وكذلك تنفيذ القرارات. لذا، فانا شخصيا، افضل تحديد اهداف يمكن تحقيقها على نصوص تكتب على الورق دونما التزام سياسي حقيقي.

هل تعتقد بان التعاون بين الامم المتحدة والبلدان الاعضاء والمنظمات غير الحكومية يعمل بشكل جيد؟

البيئة على الاقل هي احد القطاعات التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية على نطاق واسع. فهي لديها الحق بالتدخل والاعراب وجهات نظرها اثناء الاجتماعات وهذا امر بالغ الاهمية. ولدينا نظام، يطبق وسيستمر تطبيقه، يحق بموجبه للمنظمات غير الحكومية المساهمة بشكل منفتح جدا...

ولكن هل تطرح المنظمات غير الحكومية اشياء معقولة او انها مجرد تعرب عن اراء لا يمكن تطبيقها؟

اعتقد ان معظم المنظمات غير الحكومية تمر بعملية تجعلها حرفية اكثر فاكثر وما يترتب على ذلك من احترام لها. فهناك اخصائيون ممتازون لدى بعض المنظمات غير الحكومية: مثلا لمسنا ذلك عندما كنا نناقش بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة.

دعنا الان نلقي نظرة على المستقبل، على العشرين سنة القادمة مثلا. ما هي الاهداف المحددة لكل من «المواضيع» الخمسة الرئيسية. لنبدأ بالمناطق الساحلية.

هناك ثلاثة انواع من الانشطة. الاول هو النشاط التشريعي. ويبدو لي انه لا مفر من اعداد نظام قانوني ينظم ادارة المناطق الساحلية.

وستعقد **خطة عمل البحر المتوسط حلقة** دراسية حول هذه المسألة في نيسان/ابريل في جزيرة سنتوريني، تنظم بالاشتراك مع وزارة البيئة والاعمال العامة اليونانية وبمساعدة مالية من الحكومة الفرنسية.

والفكرة التي تدعم ذلك هي انه يجب ان تكون هناك خطوط ارشادية حول ادارة المناطق الساحلية لحوض البحر المتوسط بأكمله.

وثانيا سنقوم بمتابعة انشطة برامج ادارة المناطق الساحلية وتحسينها. فسنجعلها اكثر كفاءة واقل اكاديمية واكثر واقعية. وسوف نجري تقيما لـ «**الجيل الاول من برامج ادارة المناطق الساحلة**» ونقترح على الدول الاعضاء، في ١٩٩٦، اعتماد نمط لاعداد برامج ادارة المناطق الساحلية يتسم بالواقعية.

وثالثا انه لا مفر من ضمان حماية المواقع ذات الاهمية الاستثنائية والادارة الافضل للمواقع التاريخية بروح تنمية السياحة بشكل قابل للاستمرار. هذه فرص ممتازة لاظهار حقيقة السياحة القابلة على الاستمرار.

وماذا عن التلوث الناجم عن السفن والطائرات؟

ان الامر الباهر الذي حدث حتى الآن هو السيطرة على مخاطر الحوادث التي تتعرض لها السفن التي تحمل المواد الهيدروكربونية والخطرة. فقد حصل تقدم حقيقي في هذا الحقل وقام المركز الاقليمي للاستجابة لحالات طوارىء التلوث البحري بعمل ممتاز.

الا انه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله بصدد التلوث خصوصا فيما يتعلق بتنظيف صهاريج السفن. لان ذلك يشمل جميع التلوث البحري المتصل بانشطة المرافىء وقابلية الموانىء على معالجة نفايات السفن. («**اتفاقية ماربول**»).

وعلينا التعامل مع تلوث واسع الانتشار وهذه قضية ترتبط بالتثقيف والمعلومات وكذلك بالاستثمارات. واود ان اشير هنا الى المثال الممتاز الذي ضربته منظمة **(HELMEPA)** وهي الجمعية اليونانية للبيئة البحرية التي تقوم باعمال مدهشة في مجال توزيع المعلومات على اعضائها وعلى البحارة اليونانيين وتضمن التزامهم.

والمطلوب هو الاستثمارات في المرافىء بحيث تستطيع تلقي النفايات. وينطبق نفس الشيء على الاساطيل البحرية.

واعتقد اننا بحاجة الى «خطة عمل» في كل بلد ترمي الى تقليل التلوث.

المصادر البرية للتلوث هي «الموضوع» الكبير الثالث، ما هو التصور المستقبلي لها؟

لنبدأ القول بأنني أأمل بأن يكون لدينا **بروتوكول جديد** سيوقع عليه في سيراكوس ويؤدي الى تحديث البروتوكول الحالي وتحويله الى اداة عملية: فسوف ندخل نظام اصدار الرخص ومفهوم الرقابة الوطنية.

وثانيا، سيعقد مؤتمر حول الملوثات الصناعية من شأنه ان يتيح لنا قاعدة عريضة من المعرفة بالمشاكل حيث ان المعرفة المتوفرة لدينا الآن محدودة جدا.

وثالثا اود ان نعمل مع **البنك الدولي وبنك الاستثمار الاوروبي** وغيرهما من بنوك الاستثمار الاقليمية لاعداد وتنفيذ برنامج للدعم المالي للاستثمارات الهادفة الى مكافحة التلوث.

وعلى قدر تعلق الامر بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة نستطيع التحدث عن ثلاث فئات: مناطق ذات اهمية بيئية ومناطق جميلة طبيعيا ومناطق تاريخية.

لدينا مركز تونس الذي يتعامل مع المناطق المتمتعة بحماية خاصة، بما في ذلك فئة جديدة خلقتها بلدان البحر المتوسط الا وهي المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الاهمية للبحر المتوسط **(SPAMI)**. ويعطى مركز تونس الاولوية لاعداد الخطوط الارشادية لاقامة هذه المواقع من قبل الاطراف المتعاقدة اضافة الى اعداد قائمة بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الاهمية للبحر المتوسط من المؤمل انجازها عام ١٩٩٦.

ثم ان **مركز الانشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة** يجب ان تنخرط في اعداد قوائم بمواقع التراث الطبيعي لمجمل حوض البحر المتوسط.

وعلى قدر تعلق الامر بالمواقع التاريخية فقد قامت سلطات الآثار في العديد من البلدان باعمال رائعة في تحديث بياناتها عن المواقع الاثرية وعمليات الترميم وتعزيز الاطار القانوني لحمايتها.

لكن تبقى مسألة الاعداد الكبيرة من الزائرين ودمج المواقع ضمن سياسة السياحة المحلية ومساهمتها في تنمية الحوض. وهذه مقامرة ومخاطرة في ان واحد.

واخيرا، التنمية القابلة على الاستمرار هي «الموضوع» الرئيسي الجديد. وهي فكرة جديدة نوعا ما على خطة عمل البحر المتوسط، اليس كذلك؟

انها فكرة جديدة على الجميع. فهي سياسة جديدة نقترب منها تدريجيا. اما السياسة البيئية فنعرفها تمام المعرفة: فقد بنينا، خلال عشرين او ثلاثين سنة، في كل بلد سياسات بيئية ولدينا خبرة معينة في هذه المسألة. الا ان الامر مختلف بالنسبة للتنمية القابلة على الاستمرار خصوصا في دمجها للبيئة في التنمية: لدينا خبرة اقل بكثير في هذا الحقل. فاصدار الاعلانات غير كاف وعلينا المباشرة بمشروعات في حقول مختلفة مثل الطاقة والمواصلات والزراعة والسياحة. وفي رأيي يجب علينا المضي في تشكيل لجنة التنمية القابلة على الاستمرار والعمل على مشروعين او ثلاثة مشروعات مهمة لحوض المتوسط. وعلينا التركيز على تشخيص المشاكل وتحديد الاهداف.

ولتأمين ذلك نحتاج الى اعمال **مرصد بيئة وتنمية البحر المتوسط** الذي هو قيد التكوين من قبل الخطة الزرقاء.

هل تعتبر خطة عمل البحر المتوسط نجاحا؟

اعتقد ان كلمة «نجاح» فيها شيء من الافراط. وافضل القول بان اجتماع برشلونة كان نجاحا لاشك فيه. لكن نتائج خطة عمل البحر المتوسط متفاوتة.

ماذا يجب ان يتم على مستوى السياسة العامة، لكي يضمن نجاحها في القرن الواحد والعشرين؟

بادىء ذي بدء هناك شروط عديدة لتحقيق ذلك: على المستوى الوطني والمحلي والاقليمي.

فعلى المستوى الاقليمي نحن بحاجة الى امانة نشطة ومراكز انشطة اقليمية جيدة التنظيم وتنسيق ممتاز بحيث نستطيع خلق وقائع متجانسة مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي **والاتحاد الاوروبي** والبنوك الاقليمية... الخ. وكذلك امتلاك القدرة على التدخل في المسائل المالية. ونحتاج كذلك الى الاتصال المتبادل مع العموم وايصال المعلومات اليهم ـ لان خطة عمل البحر المتوسط لا تزال غير معروفة على نطاق واسع جدا.

اما على المستوى الوطني فيجب تعزيز الوزارات ذات العلاقة وزيادة التنسيق بين الوزارات والاقسام المختلفة.

واخيرا نحن بحاجة الى مشاركة افضل من قبل السلطات المحلية والجهات الاجتماعية ـ الاقتصادية الفاعلة.

هل هذا الامر يخص الحكومات ام انه مسؤولية البنوك المعنية وخطة عمل البحر المتوسط؟

انها قضية الاطراف الثلاثة جميعا، اي الحكومات وخطة عمل البحر المتوسط والمنظمات الدولية المعنية.

سؤال اخير: اذا نظر المرء الى خريطة خطة عمل البحر المتوسط سيلاحظ تركيز جميع مراكز الانشطة الاقليمية في الغرب (باستثناء المقر) والشمال (باستثناء مركز الانشطة الاقليمية/ المناطق المتمتعة بحماية خاصة). بل حتى المركز الاحدث عهدا سيقع في برشلونة. ماذا عن الشرق والجنوب؟

يعتمد انشاء المراكز على مبادرة الحكومات، لان الامر متروك لها لاقتراح ذلك. الا انني اتمنى ان يكون لدينا مركز في شرق الحوض. وعلينا السير في ذلك الاتجاه بالتأكيد.

الجدول الزمني

الاجتماع	التاريخ	المكان
اجتماع خبراء حول المصادر البرية	٣ ـ ٤ اذار/مارس	سيراكوسا
مؤتمر مفوضين حول بروتوكول المصادر البرية	٦ ـ ٧ اذار/مارس	سيراكوسا
اجتماع منسقي «مدبول»	١٨ ـ ٢٢ اذار/مارس	اثينا
اجتماع المكتب	١ ـ ٢ نيسان/ابريل	القاهرة
اجتماع خبراء حول بروتوكول النفايات الخطرة	الخريف	ازمير
مؤتمر مفوضين حول بروتوكول النفايات الخطرة	الخريف	ازمير
اجتماع خبراء البحر المتوسط حول الادارة الساحلية	٢٦ ـ ٢٧ نيسان/ابريل	سانتوريني
اجتماع نقاط التركيز الوطنية لخطة عمل البحر المتوسط	٦ ـ ١٠ ايار/مايو	اثينا
اجتماع فوق العادة للاطراف المتعاقدة	١ ـ ٥ تموز/يوليو	مونت بيلير
مؤتمر التقديم النهائي لبرنامج ادارة المناطق الساحلية في فوكه ـ مطروح	حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو	مطروح
اجتماع خبراء حول المسؤولية القانونية والتعويض	٨ ـ ١١ تشرين الاول/اكتوبر	اثينا
اجتماع حول التلوث الصناعي	٢ ـ ٤ تشرين الاول/اكتوبر	مرسيليا
اجتماع خبراء حول تقديم الخطوط الارشادية لادارة حمأة المجاري وفضلات الجرف	٢٠ ـ ٢٣ أيار/مايو	فالينسيا
الاجتماع الاول للجنة البحر المتوسط للتنمية القابلة على الاستمرار	الخريف	

معظم التواريخ والاماكن ليست نهائية

(ـ) تعني عدم تحديد مكان لحد الآن.

لقطات اخبارية

C. R. P. M.

* اعربت الاطراف المشاركة في الدورة السادسة لـ «لجنة عبر المتوسط»، في اعلانها الختامي، عن ارتياحها لتشكيل شبكة علمية للابحاث البحرية والتي اتخذ القرار بشأنها في مرسيليا لاجل توحيد اقاليم البحر المتوسط مع المنظمات الدولية الكبيرة مثل (IFREMER, ICRAM IEO, NCMR, IPIMAR)

(المصدر: الاعلان الختامي للجنة عبر المتوسط C.R.P.M)

*** اجتمعت مجموعة خاصة من خبراء الامان الاحيائي في مدريد في تموز/يوليو. ولقد نظم الاجتماع من قبل الحكومة الاسبانية وعقد ضمن اطار المناقشات حول الامان الاحيائي التي اطلقتها اتفاقية التنوع الاحيائي. وقرر مؤتمر الاطراف بان تقوم مجموعة خاصة بتفحص المعرفة والخبرات والتشريعات الفعلية المتعلقة بالامان الاحيائي. وحلل الاجتماع الانماط التي تتطور فيها المخاطر والادارة الملائمة للكائنات الحية المعرضة لها. (المصدر (Informacion de Medio Ambiente, no. 37/sept 1995)**

* التقى وزراء وممثلون حكوميون من اكثر من ١٠٠ بلدا في جنيف في ايلول/سبتمبر ضمن الاجتماع الثالث لمؤتمر اطراف اتفاقية بازل المتعلقة بالتحكم بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

ويحظر احد ملاحق الاتفاقية تصدير النفايات الخطرة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى البلدان غير الاعضاء في هذه المنظمة. وقرر المؤتمر خلق مراكز اقليمية او اقليمية فرعية للتدريب ونقل التكنولوجيا المتعلقة بادارة النفايات الخطرة. وتخصص المراكز الثلاثة الاولى لـ: امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، اسيا والمحيط الهادي، وسط وشرق اوروبا.

*** تم اكتشاف مناطق تكاثر مهمة للسلاحف البحرية كاريتا ـ كاريتا في ليبيا في تموز/يوليو وذلك بين سرت (على خليج سدرة) والحدود مع مصر. فلقد عثر على اعداد كبيرة من الاعشاش. ونظم المسح من قبل جمعية البحر المتوسط لانقاذ السلاحف البحرية ومركز الانشطة الاقليمية/المناطق المتمتعة بحماية خاصة. وضم فريق البحث باحثين ليبيين وكذلك خبراء من فرنسا وتونس.**

لقطات اخبارية

كما وساهم ايضا صندوق الاحياء البرية العالمية. ولقد لعب المركز الليبي التقني لحماية البيئة الواقع في طرابلس وكذلك مركز البحوث البحرية في تاجورة دورا حيويا في نجاح المسح. (المصدر اعلان صحفي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة/خطة عمل ا لبحر المتوسط ١٩/٧/١٩٩٥).

* ضمن اطار برنامج العمل الخامس للبيئة «نحو تنمية قابلة على الاستمرار» فقد دعت المديرية العامة الحادية عشرة للاتحاد الاوروبي (DGXI) مؤتمر المناطق البحرية الحدودية لاوروبا الى المساهمة في تحديد المرحلة الثانية (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) بناءا على الخبرة المكتسبة في الميدان. ومن الممكن ان تقود هذه المشاورات اللجنة الى مراجعة اهداف واولويات البرنامج لتحقيق التطبيق الاكثر واقعية من الآن وحتى سنة ٢٠٠٠.

ولقد شكل المؤتمر هذا في ١٩٧٣ (في سانت مالو، فرنسا) وهو يشمل الاقاليم البحرية للاتحاد الاوروبي (الا انه يدعو كذلك اقاليم من بلدان اوروبية اخرى كمراقبين). ويتكون المؤتمر من اربع لجان: الجزر، قوس الاطلنطي، عبر المتوسط وبحر الشمال. (المصدر: نشرة CPMR رقم ١٢/٩٤).

*** عين مجلس الوزراء الاسباني، في تموز/يوليو، السيد خوزيه رامون جونزاليس لاسترا وارتر جونزالو ازبيري لرئاسة المديرية العامة للمعلومات والتقيم البيئي والمديرية العامة للسياسة البيئية، على التوالي.**

وكان السيد خوزية رامون جونزاليس لاسترا، وهو جيوليوجي، قد اصبح في عام ١٩٩٤ مديرا عاما لمديرية السياسة البيئية بعد ان خدم كمدير عام للموارد البيئية وادارة المياه بجانب نائب مستشار البيئة لحكومة الباسك.

اما ارتر جونزالو ايزبيري، ويحمل شهادة الدكتوراه في الكيمياء، فقد عين في ١٩٩١ مديرا عاما للشباب وفي ١٩٩٣ مديرا عاما للبيئة في بلدية مدريد (المصدر: Information de Medio Ambiente, no. 37/Sept. 1995

* كانت جميع السلاحف العشر الاولى التي جلبت الى مركز انقاذ السلاحف البحرية في جليفادا، اليونان والذي تديره «جميعة حماية السلاحف البحرية» من نوع كاريتا ـ كاريتا. وللاسف فقد فارقت الحياة خمس منها (اودسيوس، بنيلوب، سكاي، جوزيف وثينو). الا ان البقية (اليفثريا، اوروبا، ترايانداا فيلينا، بيتزا وبرسفون) نجت بعد معالجتها في المركز. ولقد قدمت هذه السلاحف من مناطق مختلفة من اليونان: (استاكوس، نافبليون، كورفو (٢)، هيدرا، سالونيكا، لاغونيسي، ريثمنون، خالكيس وبورتو رافتي). (المصدر: نشرة ARCHELON العدد ٢٣، نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ٩٥).

*** يدعو برنامج الامم المتحدة للبيئة المواطنين العالميين الى ترشيح افراد او مجموعات اشخاص يافعين لنيل «جائزة البيئة العالمية للشباب ٥٠٠» وكذلك افراد او مجموعات لتدرج في «قائمة الشرف العالمية ٥٠٠ للانجازات البيئة». ويجب ان يعقب الترشيح مقالة موجزة بحدود ٢٥٠ كلمة تصف انشطة المرشح ومنشوراته وتقاريره الصحفية واسماء شخصين مرجعيين بخلاف المرشح. ولا تقبل الترشيحات الذاتية. لمزيد من المعلومات اتصل بـ:**

Global 500 Award,
P.O. Box 30552,
Nairobi, Kenya,
Tel: 2542-62.34.01
Fax: 2542-62.36.92,
62.39.27

[المصدر: نشرة برامج الامم المتحدة للبيئة].

* ضمن محاولاتها للتغلب على مشكلة تناقص الحشائش البحرية (بوسيدونيا) في البحر المتوسط قامت منظمة ايطالية بتطوير تقنية يمكن بواسطتها اكثار النباتات الصغيرة في انابيب اختبار بدءا من خلية واحدة. وتقوم هذه التقنية على عزل و زراعة الخلايا المستحصلة من نباتات برية بالغة.

وبعد ذلك قام الفريق العلمي، ابتداءا من تموز/يوليو، بنقل النباتات المنتجة وزراعتها في البيئة الطبيعية مقابل محطة الكهرباء الحرارية، ساحل «لازيو» قرب روما. ومن المتوقع ان تتم في المرحلة الاولى للمشروع استزراع ١٢٠٠٠ نبتة ونقل ٢٥٠ منها للزراعة في البيئة الطبيعية. (المصدر: اعلان نشرة جمعية مارفيفو، ٦/٩/١٩٩٥)

*** بعد عشر سنوات من سريان مفعول «قانون السواحل» الفرنسي الصادر في ١٩٨٦ يجري تقييمه. فقد سلم السيد يفيس بونوت عمدة بروس**

ينفذ، ضمن برنامج خطة عمل البحر المتوسط لادارة المناطق الساحلية، مشروع دليلي في منطقة فوكه ـ مطروح في مصر. ولقد بدأ المشروع في بداية ١٩٩٣ بمشاركة وحدة البحر المتوسط ومراكز الانشطة الاقليمية والخبراء والمؤسسات الدولية والوطنية والمحلية. وكانت اهداف المشروع هي معالجة المشاكل البيئة والتنمية للمنطقة باسلوب متكامل. اي ان يتم التعامل مع المنطقة الساحلية من جميع النواحي واعتمادها المتبادل بعضها على بعض لاجل حماية الموارد الطبيعية الساحلية والبحرية واستعمالها بشكل عقلاني وضمان الادارة القابلة على الاستمرار لها وحل التناقضات البيئية القائمة. وكذلك تحديد السبل الامثل للتنمية المستقبلية الدينامية للمنطقة.

وفي هذا الخصوص فقد عقد اجتماع عرض اول في مطروح اثناء ١٨ ـ ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٥ على امل عرض النتائج الرئيسية للانشطة المختلفة المنفذة الى حد الآن. ولقد افتتح الاجتماع من قبل السيد صلاح حافظ المدير التنفيذي للوكالة المصرية لشؤون البيئة والسيد زاهر عبد الرحمن محافظ مطروح. والقى السيد ابراهيم الضراط كلمة ترحيبية باسم برنامج الامم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط. واستعرض الاجتماع التقدم المحرز والمشاكل التي جرت مواجهتها واتفق عند انتهاء مداولاته على مجموعة من التوصيات العامة.

اما الاخبار المحزنة فهي الوفاة المبكرة للدكتور ن. الفيشاوي مستشار برنامج الامم المتحدة/خطة عمل البحر المتوسط في حقل التغير المناخي ضمن اطار عمل مشروع ادارة المناطق الساحلية في فوكه ـ مطروح. لقد كانت وفاته صدمة شديدة لجميع موظفي وحدة البحر المتوسط ومراكز الانشطة الاقليمية وغيرهم من الخبراء العالميين والمحليين المشتركين بالمشروع. فلقد كان الدكتور الفيشاوي خبيرا بارزا بسبب خبرته الواسعة وصفاته الشخصية الحميدة. وان وفاته في حادثة مرور مؤسفة اثناء عودته من اجتماع مطروح المتعلق بمشروع فوكه لادارة المناطق الساحلية تركت بالغ الاثر علينا جميعا وسنتذكره على الدوام.

رحمة الله على روحه الطاهرة

ابراهيم الضراط

الاتفاقيات البيئية: من انضم لمن؟ الاطراف الجديدة (آخر التصديقات على الاتفاقيات).

* اتفاقية بازل للتحكم بنقل المواد الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (١٩٨٩): غواتيمالا، ايسلندة، قطر (المجموع: ٩٠).
* اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون (١٩٨٥): لاتفيا (المجموع: ١٥١).
* بروتوكول مونتريال حول المواد المستنزفة لطبقة الاوزون (١٩٨٧): لاتفيا (المجموع: ١٤٩).
* تعديل لندن لبروتوكول مونتريال (١٩٩٠): تركيا (المجموع: ١٠٣)
* تعديل كوبنهاغن لبروتوكول مونتريال (١٩٩٢): الارجنتين، اسرائيل، اسبانيا (المجموع: ٤٧).
* اتفاقية حول التجارة الدولية بانواع الاحياء الحيوانية والنباتية البرية المعرضة للخطر (١٩٧٥): بيلاروس، الدومنيكان، (المجموع: ١٣٠).
* اتفاقية حول الحفاظ على الانواع المهاجرة من الاحياء البرية (١٩٧٩): غينيا ـ بيساو (المجموع: ٤٧).
* اتفاقية عمل الامم المتحدة حول التغير المناخي (١٩٩٢): النيجر (المجموع: ١٣٨).
* اتفاقية التنوع الاحيائي (١٩٩٢): الجزائر، غواتيملا، هندوراس، اسرائيل، النيجر، اوزبكستان (المجموع: ١٢٤).

[المصدر: برنامج الامم المتحدة للبيئة، المجلد ١٠، اب/اغسطس ١٩٩٥].

ـ جيريك الى السيد الان جوبيه رئيس الوزراء الفرنسي تقريرا بعنوان: «Pour une Politique global et coherente du littoral en France»

وكما جرت مقابلة معه على صفحات نشرة «لمونيتور» الفرنسية، فيما يلي مقتطفات منها: س: ما هو رأيك بشأن قانون السواحل؟

ج: اعتقد ان المسألة ليست اعادة صياغة القانون او الغائه. اعتقد انه يجب علينا جعله محددا بدقة اكبر. وبسبب الحقيقة المتمثلة بكونه (اي القانون) ليس واضحا في مفاهيم معينة يشير اليها فانه يمكن ان يتحول ضد اهدافه ذاتها (....). وهناك خطر شديد بالوصول احيانا الى درجة التناقض بين القوانين. (المصدر: لمونيتور، ٩٥/٨/١٨)

* عقدت اللجنة الاقليمية لشمال افريقيا لـ «ستارت» (اي نظام التغير العالمي للتحليل والبحث والتدريب) حلقة عمل عن التصحر والتغير النباتي في افريقيا وذلك في مدينة ياموسوكرو في ساحل العاج. وكان هدف الحلقة هو اعداد برنامج ابحاث وخطط تنفيذ لدراسة التصحر واختفاء الغابات والتغير النباتي.

ويتضمن النشاط المستقبلي المتعلق بالبحوث الجوية في افريقيا عقد اجتماعات كل سنتين لعرض نتائج المشروع والنظر في حالته. (المصدر: الرسالة الاخبارية حزيران/يونيو ٩٥. نشرت من قبل البرنامج العالمي للطبيعة ـ الكائنات الحية).

*** ارتفع عدد اعضاء الجمعية اليونانية لحماية البيئة البحرية (HELMEPA) الى رقم قياسي فاق كل ما سبقه وبلغ ٥٥٤ سفينة في ١٩٩٤ مقارنة بـ ٥٣٣ في ١٩٩٣ و ٣٤٦ في ١٩٨٢، وهي السنة الاولى التي باشرت فيها الجمعية نشاطها. (وهذا يمثل زيادة بمقدار ٦٠٪ خلال ١٣ سنة). ووصل عدد البحارة الاعضاء ٨٧٠٣ (منهم ٣٩٢٥ موظف و ٢٤٧٨ مهندس و ٢٣٠٠ من خفر السواحل اليونانية والبحرية اليونانية... الخ).**

*** وبلغ اجمالي التكاليف التشغيلية لعام ١٩٩٤ ٥٧٠,٠٠٠ دولار اميركي، ٥٩٪ منها انفقت على تدريب البحارة و ٤١٪ على حملات التوعية العامة. وبلغت نفقات المنظمة للفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٩٤ ٤,٣٧٦,٠٠٠ دولار اميركي. (المصدر: الجمعية اليونانية لحماية البيئة البحرية، التقرير السنوي لعام ١٩٩٤).**

كتب

وكالة البيئة الاوروبية ـ ١٩٩٤
الانهار والبحيرات الاوروبية: تقييم البيئة
ب. كرستنسن واتش. او. هانسن، كوبنهاغن، الدنمارك، ١٢٢ صفحة

يشكل هذا التقرير واحدة من اولى المحاولات لتقييم حالة البيئة والاتجاهات التي تنزع اليها المياه الداخلية والسطحية. ويقدم موجزا عاما يمكن استعماله كقاعدة لتنفيذ تدابير عامة لتحسين نوعية المياه واحوال الانهار والبحيرات وتشخيص المناطق التي تتعرض لمشاكل بيئية.

قانون البحار: الاولويات والمسؤوليات في تنفيذ الاتفاقية.
الجزء ١: ل. أ. كمبال، اتفاقية الامم المتحدة حول قانون البحار.
البحار: اطار عمل للمحافظة على البيئة البحرية.
الجزء ٢: د. م. جونسون: المحافظة على البيئة البحرية وادارتها.
تقرير عن المحافظة على البيئة البحرية وتنميتها.
جلاند، سويسرة، ١٥٥ صفحة. ـ IUCN

ينقسم الكتاب الى جزئين يكمل احدهما الاخر. فالجزء ١ الذي كتبه لي كمبال عن تحليل مفصل لاتفاقية قانون البحار وعلاقتها بقضايا محددة للمحافظة على البيئة البحرية. ويضم سلسلة من التوصيات والاولويات للاعمال المستقبلية. اما الجزء ٢ فهو عبارة عن مخطط اعده دوملاس م. جونسون. وفيلب ساندرز والبروفسور بيتر بايويو يشخص المبادرات اللازمة الناشئة من كل تعهد تتضمنه الإتفاقية ويتعلق بالمحافظة البيئية. ويدرج كذلك الجهات الفاعلة التي يمكن لها ان تلعب دورا اساسيا في انجاز تلك المبادرات.

أ. ديميتروبولوس و م. خاجيخريستو فورو، ١٩٩٥، دليل عن المحافظة على السلاحف البحرية في البحر المتوسط، برنامج الامم المتحدة للبيئة (خطة عمل البحر المتوسط) ـ المناطق المتمتعة بحماية خاصة (الاتحاد العالمي للمحافظة/CWS/قسم الاسماك (قبرص) ١١٤ صفحة، ٢٤ لوحة، ٧٧ صورة.

يحاول هذا الدليل اعطاء معلومات عملية قد تكون نافعة، ضمن ظروف البحر المتوسط، لاعمال المحافظة على السلاحف البحرية. ويعتبر اضافة الى التدريب العملي على تقنيات المحافظة على السلاحف. وتعتبر هذه الطبعة منقحة ومعززة بالصور الايضاحية وموسعة نوعا ما، نسبة الى طبعة ١٩٩٢.

شبكة تضامن المياه، ١٩٩٥.
المياه في منطقة البحر المتوسط: منظور التعاون. مقترحات لمفاهيم

تضامن جديدة.
شبكة تضامن المياه، وزارة البيئة، مديرية المياه، باريس، ٢٤ صفحة.

وهي عبارة عن دراسة حول الحالة الراهنة للتعاون في مجال المياه في منطقة البحر المتوسط وتوقعات تعزيز ذلك التعاون. وبدون ادعاء اجراء مسح شامل، تورد هذه الوثيقة المبادرات العديدة والقيمة التي اتخذت وتقترح عددا من المسائل للتفكير.

السلام الاخضر، ١٩٩٣.
حرية البحار في القرن ٢١، ادارة المحيطات والانسجام البيئي.
جون م. فان دايك.
واشنطن، ٥٠٤ صفحة.

يدور هذا الكتاب حول الافكار وقوتها على تغيير الواقع، في هذه الحالة تغيير الاسلوب الذي تستعمل وتؤذي به بالمحيطات، لتغيير حرية استعمال البحار الراهنة الى حرية لاجل البحار. وهو ايضا، ضمنا، عن الناس وقدرتهم على فهم الافكار وتشجيع التغيير والفعل في النهاية، ويتعلق الكتاب بتأثير التاريخ والتقاليد على قدرتنا على التفكير والعمل الخلاقين.

أ. دفاكي

هلام النباتات البحرية مع عرض خاص للاحداث المتعلقة بالهلام النباتي في الادرياتيكي وبحر تايرينيان وبحر الشمال. مداولات حلقة عمل دولية حول ظاهرة الهلام النباتي البحري، سيسناتيكو، فورلي، ايطاليا، ١٠ ـ ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢.
ر. أ. فولنويدرو أ. رينالدي (المحرران) (علم البيئة الشاملة، المجلد ١٦٥، ١٩٩٥، عدد خاص، ٢٣٥ صفحة).

يجمع هذا المجلد المثير للاهتمام والفريد من نوعه في نواح معينة مداولات ووثائق حلقة عمل عن الظاهرة العالمية المتمثلة بالهلام النباتي البحري، عقدت في سيسناتيكو، ١٠ ـ ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ بتشجيع من قسم البيئة في اميليا ـ روماجنا ومركز الابحاث البحرية في سيسناتيكو، فورلي. واجتمع ضمن الحلقة حوالي ٢٥ مساهما من ايطاليا والنمسا وبلجيكا وكندا وكرواتيا والنروج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط لمراجعة المعلومات المتوفرة حاليا عن الهلام النباتي البحري بشكل عام ولتقييم حالة البحر الادرياتيكي الشمالي بشكل خاص. ولقد شملت المناقشات التي احتوتها ١٩ دراسة القيت شفهيا تعريف الظاهرة والية اطلاقها، علاوة على بايولوجيتها وكيميائها الاحيائية وتركيبها وتشخيصها والاثار المحتملة على صحة الانسان، واخيرا احتياجات البحث والرصد والقدرة على التنبؤ بالظاهرة والتدخلات العلاجية المحتملة. ولا يزال الدور الفسيولوجي لتكون الهلام النباتي غير واضح.

فقد يكون مصدره الفطريات والبكتريا كنتائج عرضية بدون وظيفة مباشرة. الا انه من المحتمل اكثر ان يمثل انتاج الهلام تحويرا في الايض (التغيرات الكيميائية في الخلايا الحية) مع دور وظيفي ينفذ كوسيلة لصالح الخلية. ولقد اظهرت الدلائل التجريبية بان حالة المغذيات قد تؤثر على كمية الهلام المنتج. خصوصا محدودية الفوسفور، عند ارتفاع نسبة النتروجين: الفوسفور مثلا، وكذلك الامر بالنسبة لحالات محدودية النتروجين والسيليكون. لذا فان تكوين الكتلة الهلامية المتلبدة قد يكون استراتيجية لصالح الفطريات لان الهلام يحتوي على مغذيات غير عضوية بتركيزات تفوق تلك الموجودة في المياه المحيطة.

ويبدو ان عملية تكوين العناصر العضوية لا تقود دائما الى تكون بقع بيضاء في البحر وما يعقب ذلك تكتل كما هو الامر في البحر الادرياتيكي بل انها يمكن ان تحصل على هيئات مختلفة مثل طبقة تشبه نسيج العنكبوت على الاحياء القاعية كما هي الحالة في بحر تيرانيان او انها تأخذ شكل رغوة تتراكم على الساحل كما يحصل في بحر الشمال. ومن المحتمل وجود علاقة مباشرة مع التخث ـ خصوصا في بحر الشمال ـ الا انه من المؤكد عدم وجود ما يدل على ذلك في البحر المتوسط بجمله. ويعتمد ظهور وتشتت الهلام النباتي في البحر الادرياتيكي بشكل كبير على البيئة الفيزيائية والاحوال المناخية وهي عوامل غير مؤاتية بشكل خاص في حوض الادرياتيكي الشمالي.

وفي حين تتوفر الآن كمية كبيرة من الوثائق العلمية حول العمليات الاساسية لتكون الهلام النباتي الان الخبرة العملية في مكافحة الظاهرة لا تزال غير كافية. فالتجهيزات الميكانيكية مثل الحواجز الطافية التي استعملت لاحتواء الهلام اثبتت استحالتها اقتصاديا وعدم جدواها في مقاومة قوى البحر. ومن الوسائل المحتملة الاخرى التي تم النظر فيها هي المشتتات الكيميائية والفيزيائية (مثل جهاز «سونار» لاطلاق الموجات الصوتية) والعوامل الاحيائية. الا ان هذه الوسائل هي اما مشكوك في امرها بيئيا (مثل المواد الكيميائية) او ليس ملائمة من ناحية مدى استعمالها، وعلى اية حال، فلم تتم تجربة اي منها فعليا لحد الآن.

ويشدد الكتاب ايضا على اهمية دعوة المساهمين في حلقة العمل الى توفير المعلومات المناسبة للعموم استنادا على حقائق ومعرفة علمية حقيقة. ولقد اصبح ذلك جليا ـ وكان درسا قاسيا الى درجة ما ـ اثناء وبعد حالات ظهور الهلام النباتي الاخيرة. فالرأي العام يطالب بتحديد الاسباب حتى وان صعب امر تحديدها. لان قلة الاجوبة الشافية تؤدي غالبا الى الوصول الى استنتاجات خاطئة مع احتمال نتائج لا يمكن توقعها.

س. سفيلي

منشور خطة عمل البحر المتوسط
المكتب العربي للشباب والبيئة (AOYE)

بقصد نشر المعلومات البيئية في العالم العربي، سيتم اصدار نشرة باللغة العربية عن البيئة والتنمية القابلة على الاستمرار في البحر المتوسط. ويرعى المشروع برنامج الامم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط والمكتب العربي للشباب والبيئة. (القاهرة، مصر). وهدف المشروع هو اشاعة المسؤولية البيئية ورفع الوعي بالتنمية القابلة على الاستمرار في ارجاء مصر والعامل العربي وزيادة الوعي بالقضايا البيئية والمشاركة النشطة بالعناية ببيئة البحر المتوسط

ابراهيم الضراط

«زراعة العالم نحو ٢٠١٠»
دراسة لمنظمة الاغذية والزراعة حررها نيكوس الكسنراتوس

الكتاب هذا يحدّث ويغني ويمدد الى عام ٢٠١٠ الدراسة العالمية لمنظمة الاغذية والزراعة التي صدرت لاخر مرة في ١٩٨٧. وهو يقيم توقعات الاغذية والزراعة بما في ذلك مواطن اصطياد الاسماك والغابات على مستوى العالم ولغاية سنة ٢٠١٠.

وتتعلق قضيتا الكتاب الاكثر اهمية بالتوقعات الخاصة بتعزيز الامن الغذائي والتغذية وبتحسين قابلية استمرار التنمية الزراعية والريفية والتي تشمل الموارد الطبيعية والبيئة. ويركز الكتاب بشكل رئيسي على البلدان النامية محللا ومقيما الامكانيات الزراعية للاراضي واستعمالها.

ج. غابرليدس

ايطاليا تمول وتدعم مشروعا لمعالجة البيانات لمدبول

في صيف ١٩٩٤ وقعت اتفاقية بين **برنامج الامم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط** وحكومة ايطاليا لتنفيذ رقم (CP/ME0/401-94-14) المدعو «تعزيز معدات معالجة البيانات المتعلقة بالبيانات البيئية في وحدة تنسيق «خطة عمل البحر المتوسط».

وتعهدت **الحكومة الايطالية** بتأمين التمويل الكامل لهذا المشروع الذي حددت مدته بـ ١٨ شهرا (من ١ تموز/يوليو ١٩٩٤ الى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٥).

ولقد عين **مختبر (معمل) علم الاحياء البحرية** (LMB) بمثابة الجهة التي تتولى التنظيم والتعاون. وعلاوة على ذلك يقدم هذا المختبر الخبرة والمشورة العلميتين اللازمتين لتنفيذ واكمال العنصر التقني من المشروع والمتعلق ببيانات التلوث البحري في البحر المتوسط.

وضمن اطار عمل مدبول (**البرنامج طويل الامد لرصد وبحوث التلوث في البحر المتوسط**). قدمت بلدان البحر المتوسط بيانات التلوث الى برنامج الامم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط منذ ١٩٧٥. وكانت المهمة المركزية للمشروع قد حددت بتحسين استعمال الكمبيوتر والمعالجة والتحليل والعرض لقواعد المعلومات هذه التابعة لمدبول. والمهمة الاخرى التي هي بنفس الاهمية حددت بانها نشر جميع المعرفة والخبرة المتراكمة ضمن اعمال المشروع في الاقليم خصوصا البلدان النامية.

وفي تموز/يوليو ١٩٩٤ ارسل الى اثينا عالم احياء بحرية من مختبر علم الاحياء البحرية ليعمل كمحلل بيانات اثناء فترة تنفيذ المشروع لدراسة وتقييم نوعية بيانات مدبول وكذلك اعداد صيغة محسنة لاستعمال الكمبيوتر اجمالا والتأكد من بيانات التلوث المستلمة من الاقليم.

ومنذ بدايته حقق المشروع تدريجيا نتائج معينة. فقد ادخلت بالكمبيوتر جميع بيانات مدبول الاولية عن تلوث البحر المتوسط والمتعلقة بالمعادن الثقيلة والهيدروكربونات المهلجنة في الاحياء والرواسب والاحياء الدقيقة في مياه البحر. ثم اعقب ذلك تحليل وجمع احصائيات البيانات السنوية. وتمت اعادة النظر بالخطوط الارشادية القائمة المتعلقة باستعمال الكمبيوتر واعقب ذلك صياغة عدد من الارشادات الجديدة. وعقد عدد من من حلقات العمل والاجتماعات المتعلقة باعمال الرصد لمدبول والقيت محاضرات حول استعمال الكمبيوتر والتأكد من بيانات التلوث البحري. ومع اقتراب انتهاء المشروع تم اعطاء زخم اضافي للتدريب وبناء القابليات (انظر ادناه).

ولقد استهدف المشروع ايضا تعزيز عملية عرض بيانات التلوث البحري في البحر المتوسط من خلال استعمال تقنية كمبيوترية متقدمة تهدف الى انتاج خرائط ومخططات ووثائق تقييم وموجز البلدان والتقارير والمذكرات الراقية النوعية.

وفي هذا الصدد فقد استعملت العديد من تجهيزات وبرامج الكمبيوتر (مثل نظام معلومات جغرافية ووسائل النشر المكتبي) لاجل خلق وتجميع نواتج المشروع.

وعقد **اجتماع لمراجعة المشروع** في روما في ٩ ـ ١٠ ايار/مايو ١٩٩٥ حضره رسميون من **وزارة الشؤون الخارجية الايطالية**. واستمع المساهمون في هذا الاجتماع الى ملخص عن التقدم الذي احرزه المشروع خلال الشهور الثمانية الاولى من تنفيذه حيث اعربوا عن ارتياحهم لذلك التقدم.

وتم، اثناء **الاجتماع العادي التاسع للاطراف المتعاقدة** الذي عقد في برشلونة في حزيران/يونيو ١٩٩٥ تقديم عرض متعدد وسائل الاتصال يتعلق بمدبول وبرنامج الامم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط والادوار التي لعبتها في منطقة البحر المتوسط.

وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٥ عقدت دورة تدريب لمدة خمسة ايام حول مناولة ومعالجة وتفسير وعرض بيانات التلوث البحري في البحر المتوسط في «ترايزت»، ايطاليا. وقد نظمت هذه الفعالية النهائية للمشروع بالاشتراك مع مختبر علم الاحياء البحرية/خطة عمل البحر المتوسط وحضرها واحد وعشرون موظفا تقنيا من خمسة عشر بلدا متوسطيا من المعنيين بادارة بيانات التلوث البحري او الذين يستعملون مثل هذه البيانات في اعمالهم اليومية.

ومن المخطط توزيع عدة وثائق في القريب العاجل، ضمن عملية تنفيذ المشروع، على المهتمين بالتلوث البحري في منطقة البحر المتوسط. ومن بين هذه الوثائق رموز بيانات التلوث البحري وصيغ نقل بيانات مدبول المستعملة في تبادل البيانات الاقليمية على اوساط مغنطيسية: الخطوط الارشادية لاستعمال الكمبيوتر لبيانات التلوث، والخطوط الارشادية للتأكد والتحقق من البيانات، واهداف وفعالية برنامج الرصد (مراقبة الاتجاهات) ومستودع بيانات مدبول حول مجموعات بيانات منتخبة واعداد دراسات حالة تتعلق باتجاهات التلوث البحري وتقرير عن الدورة التدريبية واستعمال نظام المعلومات الجغرافية ووسائل النشر المكتبي وشبكة «الانترنت» المتعلقة بمناولة بيانات التلوث.

معالجة البيانات لخطة عمل البحر المتوسط

بقلم خواكين روس فيسنت
مقرر مكتب الاطراف المتعاقدة (*)

روح برشلونة تنبض بالحياة

تمتد جذور **خطة عمل البحر المتوسط** واتفاقية برشلونة المعتمدة في مؤتمر برشلونة في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ الى **مؤتمر الامم المتحدة الاول للبيئة** (استوكهولم ١٩٧٣). وقرر **مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية** (ريو دي جانيرو ١٩٩٢) بانه لكي تتحقق التنمية القابلة على الاستمرار فان حماية البيئة يجب ان تصبح جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية. وبعد مؤتمر (ريو) فكرت العديد من الاطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة بان خطة عمل البحر المتوسط والاتفاقية وبروتوكولاتها يجب ان تعدل لكي تتلائم مع المبادىء التي اعتمدت في ريو. وقرر **الاجتماع العادي الثامن** الذي عقد في انطاليا في ١٩٩٣ متابعة عملية المراجعة هذه. الا انه تبدت مخاوف معينة مفادها ان التعديل الزائد قد يقود الى الفشل. وتقرراللجوء الى قاعدة الاجماع على الموضوع لذا عدلت فقط الفقرات التي اجمعت كافة الاطراف عليها. واثناء اجتماع انطاليا قامت ثلاثة وفود - هي وفود اسبانيا ومالطة وتونس - باعلان ترشيح بلدانها لاستضافة الاجتماع العادي التاسع. وقبل ممثلو مالطا وتونس الحجج التي ساقها الوفد الاسباني لعقد الاجتماع العادي التاسع في برشلونة لانه سيتزامن مع **الذكرى السنوية العشرين** لخطة عمل البحر المتوسط على ان يعقب الاجتماع **مؤتمر مفوضين** يتولى اعتماد النصوص المنقحة، لذا فقد سحبا اقتراحيهما لصالح الاقتراح الاسباني مما ادى الى قبوله بالاجماع.

وتبنى الاجتماع دعوة تونس لتنظيم اجتماع «**البحر المتوسط في القرن ٢١**» لاجل ان يتفحص بالعمق العلاقة بين البيئة والتنمية القابلة على الاستمرار. ولقد نجح المؤتمر الوزاري الذي عقد في تونس في ١٩٩٤ والذي سبقه عقد اجتماعين للخبراء. فقد تم اعتماد اربعة قرارات بالغة الاهمية تتعلق بتشكيل «**لجنة البحر المتوسط للتنمية القابلة على الاستمرار**» ضمن اطار عمل خطة عمل البحر المتوسط استنادا على الوثيقة المعنونة «اعمال البحر المتوسط بالقرن ٢١».

وعقد **المؤتمر العادي التاسع** في برشلونة بين الثالث والثامن من حزيران/يونيو ١٩٩٥ وسبق باجتماعين تحضيريين للخبراء. وقام هذا الاجتماع بتعديل النصوص ثم استهدف الاجماع على كافة النقاط بعد ذلك. واعتمدت الوثائق رسميا من قبل مؤتمر المفوضين الذي عقد في التاسع والعاشر من حزيران/يونيو. وحضر الاجتماع ممثلو الاطراف المتعاقدة التسعة عشر وكان بينهم اربعة عشر وزيرا وممثلو ٩ **مؤسسات ومنظمات خاصة تابعة لنظام الامم المتحدة و ٣٧ جمعية حكومية وغير حكومية.**

وتبنى ممثلو جميع الاطراف المشاركة ووقعوا على الوثائق التالية:

١. **قرار برشلونة** عن البيئة والتنمية القابلة للاستمرار في حوض البحر المتوسط وملحقاته، خطة عمل حول حماية البيئة البحرية والتنمية القابلة على الاستمرار للمناطق الساحلية للبحر المتوسط (خطة عمل البحر المتوسط - المرحلة الثانية) ووثيقة حول الميادين ذات الاولوية للانشطة البيئية وتنمية حوض البحر المتوسط (١٩٩٦ - ٢٠٠٥).

٢. **تعديلات اتفاقية برشلونة** وتعديلات بروتوكول الالقاء.

٣. **البروتوكول الجديد** المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع الاحيائي في البحر المتوسط.

اما التدليل على اهمية هذا الاجتماع فتكفي مجرد الاشارة الى انه خلال السنوات العشرين من خطة عمل البحر المتوسط لم يحدث قط ان اجتمع هذا العدد من الوزراء والمسؤولين عن البيئة في دول البحر المتوسط الساحلية. ويمثل قرار برشلونة، بين الوثائق المعتمدة، الوثيقة السياسية التي صادق بموجبها الوزراء الممثلون للاطراف المتعاقدة على خطة عمل البحر المتوسط وحددوا اهدافها واعتمدوا الوثيقة الخاصة بميادين العمل ذات الاولوية وقرروا تشكيل لجنة البحر المتوسط للتنمية القابلة على الاستمرار وطلبوا من برنامج الامم المتحدة للبيئة عقد **مؤتمرين في ١٩٩٦** احدهما لاعتماد البروتوكول الجديد المتعلق بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود والاخر لاعتماد نسخة جديدة من بروتوكول المصادر البرية واهتموا بالمحافظة على التنوع الاحيائي للانواع والمواطن والمواقع ذات الاهمية الايكولوجية وقرروا خفض - لحين عام ٢٠٠٥ - النفايات والانبعاثات السامة والمواد المداومة والتي لديها القابلية على التراكم بالكائنات الحية - خصوصا الهالوجينات العضوية - بحيث تصل الى مستوى لا يعود ضارا لا بالانسان ولا بالطبيعة على امل القضاء التدريجي التام عليها واخيرا قرروا الاجتماع ثانية في تونس في **١٩٩٧**.

ولقد اثار موضوع المواد السامة والمداومة والمتراكمة بالكائنات الحية مناقشات حامية اثناء المؤتمر من المحتمل الا تنتهي قريبا. ومن ناحية اخرى فقد طالبت منظمة السلام الاخضر والمنظمات غير الحكومية بالقضاء على الانبعاثات في عام ٢٠٠٥.

ويستطيع المرء ان يستنتج ما يلي من هذه المرحلة الجديدة:

ا) ان التنمية القابلة على الاستمرار للمنطقة والادارة القابلة على الاستمرار لمواردها انما هي اهداف رئيسية لخطة عمل البحر المتوسط وان تشكيل لجنة البحر المتوسط للتنمية القابلة على الاستمرار هي حقيقة لها اهمية مستقبلية عظيمة.

ب) وحيث ان خطة عمل البحر المتوسط قائمة على اتفاقية بحرية صرفة فقد تم فتح الباب لادخال مناطق اخرى وخصوصا الساحلية لكي تصبح شاغلا مركزيا وتعهدا للخطة والاتفاقية.

ج) لقد اجتزنا **المرحلة الثانية** لحماية البيئة والمحافظة على الطبيعة والانواع والمواقع ذات الاهمية البيئية او الحضارية. وان **الموافقة** على العزم على تعديل خطة عمل البحر المتوسط والاتفاقية قد حددت بداية عملية تحول انشطة خطة عمل البحر المتوسط وهي عملية سوف لا تتوقف عند اتفاقية برشلونة.

وان **المؤتمر الاوروبي - المتوسطي** الذي دعت اليه قمة الاتحاد الاوروبي والذي عقد في برشلونة في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ سيشخص بالتأكيد تبدلا نوعيا وكميا مهما في التعاون الاوروبي - المتوسطي وتحديد مكان مشترك يعمه السلام والاستقرار.

(*) السيد روس هو مستشار تنفيذي لوزارة البيئة والاسكان، مدريد، اسبانيا.

السيد خواكين روس (الى اليمين) ووزير البيئة الاسباني السيد خوزيه بوريل (في الوسط) ومنسق خطة عمل البحر المتوسط السيد لوسيان شاباسون (الى اليسار).